

الأصول العامة للفقه المقارن

[449] الاستصحاب أصل إحراري: ومن هذا التعريف ندرك السر في تسمية الاستصحاب بالاصل الاحرازي على السنة جملة من أعلامنا المتأخرين، وذلك لما لاحظوا من أن لسان اعتباره يختلف عن كل من لسان جعل الطريقة للامارة وجعل الحجية للاصول المنتجة للوظائف الشرعية. فقد اعتبر في لسان جعله عدم نقض اليقين بالشك، فهو من ناحية فيه جنة نظر إلى الواقع، ولكن هذه الناحية لم يركز عليها الجعل الشرعي وانما ركز الجعل على الامر باعتبار المكلف مشكوكه متقيناً، وإعطائه حكم الواقع وتنزيله منزلته من حيث ترتيب جميع أحكامه عليه فهو من حيث الجري العملي واقع تنزيلاً وان كانت طريقته للواقع غير ملحوظة في مقام الجعل، بينما نرى ان لسان جعل الامارة ركز على ما فيها من إراءة وكشف، واعتباره كاملاً، فهو يقول بفحوى كلامه: ان مؤدى الامارة هو الواقع (فإذا حدث فعني يحدث) كما جاء ذلك في بعض السنة جعل الحجية لخبر الواحد والمسؤول عنه أحد الرواة من أصحاب الائمة. أما الاصل غير الاحرازي فهو لا يتعرض إلى أكثر من اعتبار الجري العملي على وفقه مع فرض اختفاء الواقع وبهذا يتضح: الفرق بين الاستصحاب والامارة والاصل: فالامارة تحكي عن الواقع والشارع بلسان جعله يقول: ان مؤداها هو الواقع. والاستصحاب لا يقول بلسان جعله: انه هو الواقع، وانما يأمرك باعتباره واقعاً.
